

الوساطات القطرية بين صناعة الصورة
والبحث عن النفوذ... كلفة سياسية، أمنية و
اقتصادية



ملخص

تتناول هذه الدراسة الدور الذي اضطلعت به قطر في مجال الوساطات الإقليمية والدولية، من خلال تحليل استراتيجياتها في إدارة النزاعات ضمن سياقات سياسية وأمنية متعددة، وتبين الدراسة فرضية مفادها أن الوساطة القطرية لم تكن مجرد ممارسة دبلوماسية محايدة، بل شكّلت أداة وظيفية في السياسة الخارجية القطرية، جرى توظيفها، في المقام الأول، ضمن هوامش محددة تخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، ثم في مرحلة لاحقة كوسيلة لتوسيع نطاق النفوذ الإقليمي القطري وتعزيز الحضور الدولي للدولة.

ومن خلال تحليل نماذج بارزة لهذه الوساطات، ولا سيما القضية الفلسطينية، إضافة إلى النزاعات في لبنان واليمن وأفغانستان والسودان، تُظهر الدراسة أن الدور القطري في الوساطة يرتبط ببنية إقليمية ودولية أوسع، تتداخل فيها اعتبارات الأمن والتحالفات الاستراتيجية، ويأتي في مقدمتها الاعتماد الأمني المتزايد على الولايات المتحدة، ويؤدي هذا الارتباط إلى إدماج الوساطات القطرية ضمن منظومة نفوذ دولي تقودها واشنطن، خاصة في الملفات ذات الحساسية الجيوسياسية العالية.

كما تناقش الدراسة التداعيات السياسية والاستراتيجية لهذا الدور على توجهات السياسة الخارجية القطرية، حيث يبرز الانخراط المستمر في الأزمات الإقليمية بوصفه عاملاً مزدوج التأثير، فمن جهة، يتيح فرصاً لتعزيز المكانة الدبلوماسية للدولة، ومن جهة أخرى، قد

يفضي إلى توترات مع قوى إقليمية فاعلة، ويعقد مساعي بناء علاقات مستقرة ومتوازنة مع مختلف أطراف الصراع.

وتشير الدراسة كذلك إلى أن دور الوساطة أسهم، في بعض السياقات، في زيادة هشاشة الصورة الدولية لقطر، فضلاً عن تعميق الانقسامات داخل مجلس التعاون الخليجي، وفتح المجال أمام تدخلات وتوظيفات خارجية، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، في إطار إدارة توازنات القوة الإقليمية.

ومن منظور الأمن القومي، تحذر الدراسة من أن الانخراط غير المباشر في نزاعات إقليمية معقدة قد ينطوي على مخاطر محتملة تهدد الاستقرار الداخلي، سواء من خلال التداعيات الأمنية المباشرة أو عبر الضغوط السياسية المتزايدة التي قد تتعرض لها الدولة.

وفي ضوء هذه المعطيات، تخلص الدراسة إلى أن الوساطات القطرية تمثل سلاحاً ذا حدين؛ إذ تسهم في تعزيز المكانة الدولية لقطر وتحقيق مكاسب دبلوماسية على المدى القصير، لكنها في المقابل تفرض تحديات استراتيجية بعيدة المدى، تتمثل في تعقيد العلاقات الإقليمية وتزايد المخاطر الأمنية والسياسية المرتبطة بدور الوسيط في نزاعات مفتوحة وممتدة.

مقدمة

تُعَدُّ الدبلوماسية من أقدم الظواهر الإنسانية، إذ نشأت مع تكوّن المجتمعات وظهور العلاقات بين الدول، ومنذ فجر التاريخ، لجأت الشعوب إلى ممارسات دبلوماسية متنوعة، ومع تطوّر التفاعلات الدولية أصبحت الدبلوماسية أداة رئيسية لتنفيذ السياسات الخارجية للدول، وقد شكلت النزاعات المسلحة عبر العصور، بما تتميز به من تكرار وانتشار عالمي، أحد أكبر التحديات التي تهدد الاستقرار الدولي وحياة الإنسان، ورغم اختلاف أسباب هذه النزاعات وتسمياتها عبر الأزمنة، فإن آثارها تظل عميقة على حقوق الإنسان ومستقبل الشعوب، ومع ارتفاع الخسائر البشرية والمالية الناجمة عن الحلول العسكرية، ظهرت الحاجة الماسة إلى تعزيز آليات دبلوماسية فعالة لحل النزاعات وصون السلم والأمن، وتتصدر الوساطة الدبلوماسية هذه الآليات باعتبارها الأكثر استخدامًا وتأثيرًا.

وفي الوقت الراهن، تشهد الساحة الدولية تزايدًا ملحوظًا في استخدام الوساطة كأداة دبلوماسية لحل النزاعات، إذ أصبحت تشكل الآلية الأساسية لتسوية النزاعات الدولية والإقليمية بعيدًا عن اللجوء إلى القوة المسلحة، ورغم الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الوساطة في هذا السياق، فإن الأسئلة المطروحة اليوم حولها تتجاوز فعاليتها في حل النزاعات، لتشمل دورها كأداة تُستخدم في إطار المصالح السياسية والاقتصادية التي تحركها القوى الكبرى.

وفي هذا السياق، تشير الوساطات الدبلوماسية القطرية في النزاعات حول العالم العديد من التساؤلات حول استقلاليتها وحيادها والهدف

الحقيقي منها، خاصة مع تصاعد الأصوات والانتقادات الموجهة إليها، والتي تُتهم فيها بأنها أصبحت أداة بيد القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة، التي تسيطر على العديد من الوساطات الإقليمية والدولية ما يمنحها القدرة على التحكم في مسار هذه النزاعات وتحريكها وإطالتها بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية، ومن هنا، يبرز التساؤل حول الهدف من هذه الوساطات ومدى فعاليتها في تحقيق حلول سلمية حقيقية.

وتتسم الوساطة القطرية في كثير من الأحيان باعتبارها آلية لإبرام اتفاقيات قصيرة الأجل أكثر من كونها مسارًا لبناء تسويات سلمية دائمة، على الرغم من بعض النجاحات النسبية التي حققتها قطر في تقليص توترات مؤقتة في حالات مثل لبنان واليمن، إلا أن دورها اقتصر على إدارة الأزمات واحتوائها بشكل مؤقت، دون أن تمتد إلى إعادة هيكلة البنية السياسية أو معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وتعتمد هذه الاستراتيجية على نموذج متكرر يتم فيه تقديم حوافز مالية وسياسية، وتنظيم مفاوضات مكثفة وقصيرة تؤدي إلى اتفاقيات جزئية مثل وقف إطلاق النار أو ترتيبات أمنية محدودة، لكن مع غياب آليات قوية للمتابعة والتنفيذ، وهو ما يضعف قدرة هذه الاتفاقيات على الاستمرار طويلاً.

ويعكس هذا المنطق "الصفقاتي" الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية القطرية، حيث تُستخدم الوساطة كأداة لتعزيز مكانة الدولة الدولية، وبناء شبكة من العلاقات مع دول وكيانات فاعلة غير حكومية، من أجل تأمين بيئة إقليمية أقل تهديدًا لدولة صغيرة محاطة بقوى أكبر.

وفي هذا السياق، يُعتبر خفض التصعيد في حد ذاته هدفًا كافيًا لتحقيق مكاسب تتعلق بالسمعة والشرعية، حتى وإن ظلت جذور الصراع بلا حل، كما أن محدودية القدرة على فرض ترتيبات طويلة الأجل، وغياب آليات مؤسسية قوية للمتابعة من قبل الأجهزة القطرية، يساهم في تعزيز الطابع "الصفقاتي" لهذه الوساطات ويجعل من مخرجاتها عرضة للتآكل أو الانهيار مع أي تغيير في موازين القوى أو البيئة الإقليمية، مما يعيد الحاجة إلى إدارة الأزمات بدلاً من تحقيق تسويات دائمة.

ومن جهة أخرى، فإن التكلفة السياسية لهذه الوساطات أصبحت مرتفعة بشكل متزايد، حيث فرضت قطر نفسها في مواقف أضرت بعلاقاتها مع دول معينة أو عرضتها لضغوط وابتزاز سياسي وكلفة أمنية مرتفعة وهو ما تجسد في القصف الإسرائيلي على الدوحة، الذي شكل تحذيرًا خطيرًا من تبعات تدخل قطر في النزاعات الإقليمية، حيث عكس الهجوم تصاعد التوترات الأمنية في المنطقة وأبرز المخاطر الأمنية المرتبطة بالدور الذي تلعبه قطر في الوساطات التي باتت تشكل عبئًا على أمن الدولة واستقرارها.

الفصل الأول: الخلفية التاريخية والاستراتيجية للساطات القطرية

1. بداية الساطات القطرية

قبل تسعينيات القرن الماضي، اتسمت السياسة الخارجية القطرية بانسجام ملحوظ مع منظومة العمل الخليجي، حيث اعتمدت الدوحة بدرجة كبيرة على التنسيق الأمني والسياسي داخل إطار مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما مع المملكة العربية السعودية. بوصف ذلك ركيزة أساسية لضمان أمنها واستقرارها، غير أن عام 1995 شكّل نقطة تحوّل مفصلية في توجهات السياسة الخارجية القطرية، إذ دخلت الدولة مرحلة جديدة اتسمت بإعادة صياغة أولوياتها الإقليمية والدولية.

وفي ظل التحفظ، بل والمعارضة، التي أبدتها بعض دول مجلس التعاون تجاه هذا التحول، شرعت القيادة القطرية في تنفيذ تغييرات جذرية في سياستها الخارجية، متبينة مساراً أكثر استقلالية، ومبتعدة تدريجياً عن النهج التقليدي السائد داخل المنظومة الخليجية، وقد أسهم هذا التوجه في خلق بيئة إقليمية مشحونة، ودفع قطر إلى إعادة تعريف هويتها الخارجية على أسس جديدة، قامت بدرجة كبيرة على توظيف أدوات غير تقليدية، وفي مقدمتها الدبلوماسية النشطة والساطة، كأحد ركائز القوة الناعمة.

في هذا الإطار، برز التحول من سياسة خارجية قائمة على التكتيف مع الإطار الخليجي إلى مقارنة تسعى إلى إعادة تموضع الدولة داخل النظامين الإقليمي والدولي، بما يوقر لها هوامش حركة أوسع، ويقلص من اعتمادها الحصري على مجلس التعاون الخليجي، وكان تعزيز العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز ملامح هذا التحول المبكر، حيث وقّعت قطر عام 1996 اتفاقاً لاستضافة قاعدة العديد الجوية، التي تحوّلت لاحقاً إلى أحد أهم مراكز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج.

وقد أدّت هذه القاعدة دوراً محورياً في العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق وسوريا، ما وقّر لقطر مظلة أمنية قوية، ورسخ موقعها كـ "شريك استراتيجي" لواشنطن، ومنحها في المقابل هامشاً أوسع للتحرك السياسي والدبلوماسي على المستويين الإقليمي والدولي.

وإلى جانب البعد العسكري، عملت الدوحة على توسيع شبكة علاقاتها الدولية عبر وسائل غير تقليدية، من بينها فتح قنوات تواصل مع إسرائيل، سواء بصورة مباشرة أو غير رسمية، في إطار استراتيجية هدفت إلى تعزيز النفوذ القطري داخل دوائر صنع القرار الأمريكية، وقد تجسد ذلك في افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة، إلى جانب إنشاء قنوات اتصال غير معلنة شملت أبعاداً اقتصادية وأمنية، وأسهمت في بناء علاقات مرنة تخدم المصالح الاستراتيجية القطرية، ولا سيما من خلال الاستفادة من دور اللوبي الإسرائيلي في دعم العلاقات القطرية الأمريكية.

كما مثل توظيف الإعلام ركيزة أساسية في هذه المرحلة التأسيسية، من خلال إطلاق قناة الجزيرة بوصفها أداة تأثير سياسي ودبلوماسي عابرة للحدود، وقد مكّنت هذه القناة قطر من تعزيز حضورها الإقليمي والدولي، والتأثير في الرأي العام العربي والدولي، بما أسهم في ترسيخ صورتها كفاعل سياسي يتجاوز وزنه الجغرافي والديمقراطي.

ولم تكن هذه التحولات البنيوية في السياسة الخارجية القطرية غاية في حد ذاتها، بل شكّلت الأساس الذي مهد لاحقاً للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً في توظيف أدوات القوة الناعمة، وعلى رأسها الوساطة الدبلوماسية، فبعد أن ضمنت الدوحة مظلة أمنية أمريكية، ووسّعت شبكة علاقاتها الدولية، ورسّخت أدواتها الإعلامية، باتت قادرة على تقديم نفسها كطرف مقبول نسبياً لدى أطراف متنازعة، الأمر الذي أتاح لها لعب أدوار وساطة متزايدة في النزاعات الإقليمية والدولية، وجعل من الوساطة أحد المكونات المركزية في استراتيجيتها الخارجية خلال العقدین اللاحقین.

2. الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية الكامنة وراء سياسة الوساطة القطرية

تستند السياسة الخارجية لدولة قطر إلى مزيج من الاعتبارات السياسية، الأمنية، الاقتصادية والدبلوماسية، في إطار سعيها لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، واستمرار استقرارها الداخلي، فموقعها

الجغرافي الحساس بين قوى إقليمية كبرى مثل السعودية وإيران، فضلاً عن حجمها السكاني والجغرافي المحدود، يجعلها عرضة للتهديدات الخارجية، وهو ما يستدعي تبني أدوات غير تقليدية لتعزيز أمنها واستقلالها.

ومن خلال الوساطة، سعت قطر لبناء صورة دولة محايدة وموثوقة على الساحة الدولية، لتعزيز شرعيتها الدولية ونفوذها السياسي الذي يفوق حجمها الفعلي، وقد نجحت قطر في تقديم نفسها كوسيط "محايد" في العديد من الأزمات الإقليمية والدولية، مثل لبنان والسودان واليمن وأفغانستان، مستفيدة من مواردها المالية الضخمة وقدرتها على تقديم الحوافز المالية للأطراف المتنازعة، كما أن القيادة القطرية العليا تلتزم شخصياً بهذه الجهود، للدفع بمصادقية الوساطة وجعلها محط احترام دولي.

على الصعيد الدبلوماسي، يتيح الترويج لسياسة "الحياد القطري" للدولة الحفاظ على علاقات متوازنة مع أطراف متعارضة، وهو ما يسهم في تعزيز قدرتها على المناورة الدبلوماسية وتوسيع شبكة علاقاتها الدولية، فالوساطة، في هذا السياق، تعتبر أداة رئيسية لقطر للحفاظ على توازن علاقاتها الإقليمية مع القوى الكبرى، مثل السعودية وإيران، وهو ما يعزز من دورها كلاعب رئيسي في السياسة الإقليمية والعالمية، وفي هذا السياق، يرى عددٌ متزايد من الخبراء أن توظيف الوساطة بوصفها أداة غير تقليدية لتعويض محدودية عناصر القوة الصلبة، لا يرقى إلى مستوى الخيار الاستراتيجي المنبثق عن تصور متكامل للأمن القومي، بقدر ما يظل إجراءً وقائيًا ظرفيًا يهدف إلى توسيع شبكة العلاقات الدولية وتحييد المخاطر المحتملة. وقد كشفت التطورات الأخيرة حدود هذا النهج، إذ أظهرت هشاشته في مواجهة التهديدات المباشرة، ولا سيما في ضوء القصف الإسرائيلي

الذي طال الدوحة، بما يؤكد محدودية فعاليته في ضمان الأمن الوطني.

أما في المجال الاقتصادي، فيُروَّج للوساطة باعتبارها عاملاً داعماً للاستقرار الإقليمي، وهو استقرار يُفترض أنه يخدم مصالح قطر بوصفها دولة ريعية تعتمد على تصدير الغاز الطبيعي، غير أن هذا الربط يظل افتراضياً إلى حد كبير، إذ لم تُترجم معظم الوساطات إلى مكاسب اقتصادية مستدامة أو إلى شراكات استراتيجية طويلة الأجل، بل اقتصرت غالباً على فرص استثمارية محدودة ذات طابع سياسي أكثر منه اقتصادي، كما أن إدراج الوساطة ضمن استراتيجية "القوة الناعمة" القطرية، إلى جانب الإعلام والمساعدات الإنسانية والتعليم، أسهم في تضخيم "العلامة الوطنية" لقطر رمزياً، دون أن يقابله بالضرورة تراكم حقيقي للقوة أو النفوذ.

وعلى الرغم من الإقرار بوجود مكاسب ظرفية لهذه السياسة، فإن محدودية القدرة القطرية على التأثير العميق في النزاعات المعقدة، إلى جانب منافسة قوى إقليمية أخرى أو سعيها الصريح لإفشال هذه الجهود، يكشف عن الطابع الهش وغير المستدام للوساطة كخيار سياسي، فبدل أن تشكل الوساطة ركيزة استراتيجية واضحة المعالم، ظلت أداة مرنة تُستخدم حسب السياق، دون أن ترتقي إلى مستوى استراتيجية شاملة قادرة على تحقيق أمن وطني طويل الأمد.

وعليه، يمكن القول إن الوساطات القطرية، رغم كثافتها وتعدد ساحاتها، لم تنجح في التحول إلى سياسة استراتيجية متماسكة، بل بقيت وسيلة لتعظيم الحضور الدولي وتقليل المخاطر الآنية، دون معالجة جذرية لمعضلة الأمن أو بناء نفوذ إقليمي مستقر، وهو ما يجعلها أقرب إلى سياسة إدارة المخاطر قصيرة المدى، لا إلى خيار

استراتيجي قادر على إنتاج مكاسب مستدامة في بيئة إقليمية شديدة
التقلب.

الفصل الثاني : أدوات الوساطة القطرية

1. نسج علاقات سياسية متوازنة

تستند قطر في سياستها الخارجية علي اتباع نهج يقوم على نسج علاقات واسعة ومتوازنة مع أطراف متعارضة، سواء كانت دولاً أو حركات أو منظمات، ويتجلى ذلك في حفاظها على علاقات مع كل من حركة حماس وإسرائيل في آن واحد، فضلاً عن علاقاتها المتزامنة مع كل من إيران والولايات المتحدة، كما دعمت قطر بعض الأطراف والحركات، مثل "جماعة الإخوان المسلمين" وبعض الأذرع المرتبطة بإيران في المنطقة، وذلك في إطار مساعيها لتوظيف هذه الشبكة من العلاقات للقيام بأدوار وساطة في النزاعات الإقليمية والدولية، غير أنّ هذا النموذج من البراغماتية المفرطة وغياب رؤية بعيدة المدى ، ورغم ما يمنحه من نفوذ، يرتبط بجملة من السلبيات والمخاطر ويسبب تضخم شبكة تحالفات مع فاعلين متقلبين أو مثيرين للجدل، وفقدان الانسجام في الرسالة الدبلوماسية وتساعد الشكوك الدولية حيال نوايا الدوحة، خاصة مع الاتهامات المتكررة بدعم جماعات متطرفة أو قوى معارضة لجيرانها، واتهامات بالازدواجية والانتهازية، لا سيما من بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي رأت في هذه السياسة خروجاً عن إطار التنسيق الخليجي المشترك وتعارضاً مع أولوياتها الأمنية والسياسية، وقد تجسّد هذا التوتر في الأزمة الخليجية وفرض الحصار على قطر عام 2017، حين اتّهمت بمحاولة زعزعة الاستقرار الإقليمي ودعم أطراف مصنّفة على أنها متطرفة أو معادية لبعض الأنظمة، ونتيجة لذلك، أصبحت السياسة القطرية عرضة للتشكيك في مصداقيتها وتعرّضت لضغوط سياسية وإعلامية متزايدة، خاصة في ظل الاتهامات التي تشير إلى سعي الدوحة إلى تحقيق مكاسب سياسية و

استراتيجية عبر توظيف أدوار الوساطة على حساب مصالح شركائها الإقليميين، وتصف الباحثة الأكاديمية لنا الخطيب رئيسة برنامج الإصلاح والديمقراطية التابع لجامعة ستانفورد، في مقالة لها السياسة الخارجية القطرية بأنها غير مبنية على استراتيجية واضحة وتعتمد بشكل كبير على براغماتية وانتهازية و تنخرط مع فاعلين متضادين وتبالغ في توسيع شبكة علاقاتها بما يهدد مصداقيتها^[1]

2. الموارد المالية

توظّف دولة قطر مواردها المالية الضخمة لتقديم حوافز اقتصادية ومساعدات مالية للأطراف المتنازعة، بوصفها إحدى الأدوات المحورية في سياستها الخارجية لتعزيز دورها كوسيط في النزاعات الإقليمية والدولية، غير أنّ هذه الاستراتيجية، على الرغم من نجاعتها الظاهرية في استقطاب الأطراف إلى طاولة المفاوضات، تُواجهُ بجملة من الانتقادات المرتبطة بتأثيراتها السلبية المحتملة على مصداقية الوساطة وعلى تشابكات النزاع المعقّدة.

ويُشار، في هذا السياق، أنّ استراتيجية "شراء الولاءات" أو الاعتماد المكثّف على الحوافز المالية، يدفع إلى تحويل عملية السلام إلى صفقة مالية قصيرة الأجل، وقد يُشجّع الأطراف المتنازعة على الابتزاز السياسي وإطالة أمد النزاع، بدل الدفع نحو تسوية سريعة ومستدامة، ويشير عدد من الباحثين في مجال الوساطات والنزاعات إلى أنّ الدعم المالي قد يدفع الأطراف المتصارعة إلى المماطلة أو تصعيد مطالبهم بغية الحصول على مزيد من الموارد، وهو ما يحوّل مسار التفاوض إلى عملية "مساومة" مالية تستفيد منها الأطراف المتنازعة، لكنّها تُقوّض في المقابل الجهود الرامية إلى تحقيق سلام حقيقي ودائم.

كما تُعدّ محدودية الأثر طويل الأمد للدعم المالي إحدى نقاط الضعف الجوهرية في المقاربة القطرية، فبرغم قدرة الحوافز المالية على تهيئة ظروف أولية للحوار وجمع الأطراف المتنازعة، إلا أنّ غياب آليات متابعة فعّالة، وعدم معالجة الجذور البنيوية للصراع، يجعل المخرجات المتحققة غالبًا ظرفية وهشة، وبذلك قد تجد قطر نفسها أمام قدرة محدودة على ضمان استمرارية السلام أو ترسيخه على المدى البعيد.

إضافة إلى ذلك، يتعرّض توظيف الدعم المالي في خدمة الأهداف القطرية لانتقادات متزايدة، تتصل أساسًا بشبهات التداخل بين البعد الإنساني والاعتبارات الاستراتيجية، ففي عدد من الحالات، يُنظر إلى توجيه المساعدات المالية ليس باعتباره التزامًا إنسانيًا محضًا، بل كأداة لتوسيع النفوذ السياسي والاقتصادي لقطر في مناطق التوتر والصراع، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول مدى حيادها ويفتح المجال للتشكيك في دوافعها الفعلية.

وتسهم هذه المقاربة في إضعاف صورة الوساطة القطرية بوصفها مسعى محايدًا يهدف حصريًا إلى احتواء النزاعات وتحقيق السلام، إذ يُنظر إلى المساعدات، في هذا السياق، كجزء من منظومة أدوات النفوذ لا كآلية إنسانية مستقلة، ونتيجة لذلك، تتآكل المصداقية الأخلاقية والسياسية للدور القطري، وهو ما يحدّ من فاعلية الوساطة ويقوّض قدرتها على اكتساب ثقة الأطراف المتنازعة والمجتمع الإقليمي والدولي على حد سواء.

ومن ناحية أخرى، يُنظر إلى الاعتماد المفرط على الدعم المالي، لا سيما عندما يكون موجّهًا إلى أطراف أو جماعات مثيرة للجدل، باعتباره عاملاً قد يسيء إلى صورة قطر الدولية، فمع أنّ هذا الدعم يسهم في تكريس مكانتها كوسيط فاعل، إلا أنّ اقترانه بأطراف محلّ

خلاف دولي قد يُفسّر كنوع من الانحياز، ويجعل سياساتها عرضة لانتقادات حادة من القوى والجهات التي ترى في هذا الدعم اصطفاً مع طرف ضد آخر، بما يحّد من قدرتها على الترويج "لصورة الوسيط النزيه وغير المنحاز".

3. الدبلوماسية الناعمة (الإعلام، التعليم، الرياضة)

تستخدم قطر أدوات متعدّدة للدبلوماسية الناعمة، في مقدمتها شبكة الجزيرة، واستثمارات التعليم عبر استقطاب فروع الجامعات العالمية، والدبلوماسية الرياضية من خلال استضافة الفعاليات الكبرى مثل كأس العالم 2022، بهدف تعزيز حضورها الرمزي وفتح قنوات تواصل غير تقليدية مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، غير أنّ هذا التوظيف المكثّف لأدوات القوة الناعمة أصبح موضوعاً لانتقادات بحثية وإعلامية تربط بين الصورة التقدّمية التي تسعى الدولة إلى تسويقها وبين سجلاتها الداخلية وتحالفاتها الخارجية.

ففي البعد الإعلامي، تُعدّ قناة الجزيرة أداة مركزية في بناء النفوذ الخارجي وصناعة سردية تقدّم قطر كدولة حديثة وفاعلة على المستويين الإقليمي والعالمي؛ إلا أنّ هذه المكانة ارتبطت باتهامات بتسييس الخطاب الإعلامي، والانحياز لأولويات السياسة الخارجية القطرية، وتبني معالجة أكثر مواءمة للموقف الرسمي في القضايا المرتبطة بصورة الدولة، وهو ما ظهر جلياً في تحليل التغطية الخاصة بكأس العالم 2022، حيث أشارت دراسات إلى أن محتوى «الجزيرة الإنجليزية» كان أقرب لوجهة النظر الرسمية القطرية في ملفات حقوق الإنسان والعمالة المهاجرة مقارنةً بوسائل إعلام دولية منافسة.

وفي المجال الرياضي، تُعدّ استراتيجية استضافة البطولات الكبرى وامتلاك أصول رياضية عالمية جزءاً من مشروع بناء «العلامة

الوطنية» القطرية وتعزيز جاذبية الدولة سياحيًا واستثماريًا، إلا أنَّ هذه السياسة أفرزت اتهامات واسعة بما يُعرف بـ «الغسيل الرياضي»، أي توظيف الرياضة لتلميع صورة دولة تتعرّض لانتقادات تتصل بأوضاع العمالة، وحقوق الإنسان، والحريات الفردية، وتبيّن الدراسات المعنية بتأطير التغطية الغربية والجمهور الأوروبي لبطولة كأس العالم أنَّ ربط الحدث بخطاب انتهاكات حقوق الإنسان يفضي إلى تدهور صورة قطر، بينما يحسّنها التركيز على الكفاءة التنظيمية والبنية التحتية، بما يكشف هشاشة مكاسب القوة الناعمة أمام النقد الحقوقي والإعلامي، وتتفق الأبحاث الحقوقية والقانونية على أن استضافة كأس العالم رافقها نمط واسع من الانتهاكات لحقوق العمال المهاجرين، شمل ظروف عمل قاسية، انتهاكات للأجور ووفيات عديدة من بينها تقرير لحقوق الإنسان لهيومن رايتس ووتش التي أشارت إلى أن استضافة قطر لـ «كأس العالم لكرة القدم للرجال 2022» خلّفت إرثًا من الانتهاكات الواسعة النطاق بحق العمال الوافدين، بما في ذلك آلاف الوفيات غير المبررة، والسرقة المتفشية للأجور، ورسوم التوظيف الباهظة^[2]، وأشار تقرير للغاردان في سنة 2021 عن وفاة 6500 عامل^[3].

وتذهب بعض التحليلات البحثية إلى أنَّ التناقض بين خطاب الحداثة والانفتاح الذي تُشَيِّده قطر عبر الإعلام، والتعليم، والرياضة، وبين استمرار سياسات اجتماعية محافظة وتحالفات إقليمية مثيرة للجدل، يحّد من مصداقية مشروعاتها الناعم، ويحوّل بعض أدواته إلى ما يُشبه قوة ناعمة معاكسة تُكثّف التدقيق والمساءلة بدل تحسين السمعة، وعليه، تُقدّم التجربة القطرية في كثير من التحليلات بوصفها مشروعًا مزدوج المردود يمنح الدوحة حضورًا دوليًا ورأسًا رمزيًا معتبرًا، ولكنه في الوقت ذاته يفتح المجال أمام مساءلة حادة لسجلها الحقوقي وخياراتها السياسية، بما يفرض على صانع القرار القطري

إدارة دقيقة للتوازن بين بناء الصورة الإيجابية والاستجابة لمتطلبات الإصلاح والشفافية.

4. الانخراط الشخصي للقيادة



أمير قطري توسط بين الرئيس الرواندي ونظيره الكونغولي

يلعب الانخراط الشخصي للقيادة القطرية، ولا سيما الأمير وكبار صانعي القرار، بدور محوري في بلورة نمط الوساطة الذي تبنته الدوحة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتعتمد السياسة الخارجية القطرية علي الحضور المباشر لأعلى مستويات القيادة في مسارات التفاوض، وما يصاحبه من بناء قنوات ثقة مع أطراف النزاع الذي يتسم غالباً بروح المبادرة والاستعداد لتحمل المخاطر السياسية من أجل فتح مسارات تفاوضية جديدة، ويتسم الانخراط القيادي في الوساطة بدرجة عالية من التفاعل المباشر والمتكرر مع أطراف النزاع،

من خلال الزيارات المتبادلة، والاتصالات الهاتفية، وقنوات التواصل غير الرسمية.

ويحوّل هذا النمط الوساطة من مجرد عملية مؤسسية إلى شبكة علاقات شخصية، من أجل تعزيز الثقة والقدرة على تجاوز الجمود التفاوضي، ويشكّل قرب القيادة من الأطراف وتشابك مصالحها معهم عاملاً حاسماً في فاعلية الوساطة، وقد شكّل هذا العامل أحد العناصر الحاسمة في حالات بعينها، مثل التسوية المؤقتة للأزمة اللبنانية عام 2008، واتفاق الدوحة للسلام في دارفور عام 2011 كما ترافق هذا الانخراط الشخصي مع توظيف مكثّف للأدوات المالية والدبلوماسية، شمل استضافة جولات تفاوض مطوّلة في الدوحة، وتقديم حوافز اقتصادية وبرامج لإعادة الإعمار، وهو ما أتاح للقيادة القطرية تليين مواقف الأطراف المتنازعة، وإنتاج اتفاقيات أسهمت في إنهاء التصعيد المسلح، ولو على نحو مرحلي.

وفي حالات عدّة، تتحوّل الوساطة القطرية إلى ساحة استعراض لدور القيادة أكثر من كونها مساراً مؤسسياً طويل الأمد، إذ تُبنى الثقة مع أطراف الصراع على صورة الأمير والقيادة القطرية كراعٍ قادر على الدفع بالصفقات من خلال وعود شخصية، و ضمانات مالية وسياسية مرتبطة مباشرة بهيئة الحاكم، لا بقدرة مؤسسات الدولة واستمراريتها.

الفصل الثالث: محددات تعثر الوساطة القطرية

1. محدودية التحول من «خفض التوتر» إلى «حل النزاع»

تُظهر أدبيات تسوية النزاعات تمييزًا تحليليًا واضحًا بين مرحلتين أساسيتين وهما خفض التوتر ووقف التصعيد من جهة، و الحل الفعلي للنزاع من جهة أخرى، وعادةً ما تنجح جهود الوساطة، ولا سيما في النزاعات المعقّدة ومتعددة الأطراف، في تحقيق المرحلة الأولى أكثر من نجاحها في بلوغ تسويات نهائية مستدامة، وهو ما تتميز به الوساطة القطرية التي توصّلت في حالات لبنان والسودان واليمن إلى خفض مؤقت في حدّة التوتر دون معالجة جذرية لأسباب الصراع أو إعادة هندسة البنى السياسية المنتجة له.

ويساعد هذا الإطار المفاهيمي في تفسير إحدى السمات البارزة للوساطة القطرية، والمتمثلة في محدودية انتقالها من إدارة التوتر إلى صناعة تسويات شاملة وطويلة الأمد، إذ تميل هذه الوساطات إلى إنتاج هدن مؤقتة، وعمليات تهدئة إعلامية، أو ترتيبات انتقالية قصيرة الأجل، تركّز في جوهرها على إدارة الأزمة اليومية أكثر من تركيزها على إعادة تشكيل الهياكل السياسية والمؤسسية التي تنتج وتغذي الصراع، ويشير الدكتور "مهران كامراف"، أستاذ الشؤون الحكومية بجامعة جورج تاون، في دراسته المعنونة "الوساطة والسياسة الخارجية القطرية" إلى أن قطر تمكّنت من الإسهام في خفض حدّة التوتر في حالات مثل لبنان والسودان واليمن، من دون

أن تنجح في معالجة النزاعات من جذورها، وتؤكد الدراسة بوضوح أن الاعتماد على قوة الحوافز المادية يفضي في الغالب إلى تفاهات مؤقتة تقتصر على تهدئة الصراع، في حين يحول غياب آليات المتابعة والتنفيذ دون تحوّل الوساطات القطرية إلى تسويات نهائية ومستدامة[4].

وتزداد هذه المحدودية وضوحًا في النزاعات المتداخلة إقليميًا ودوليًا، مثل السودان واليمن ولبنان، حيث تفرض تشابكات التحالفات الإقليمية، وتعدّد الفاعلين، وتضارب أجندات القوى الخارجية، قيودًا حادة على قدرة أي وسيط منفرد بما في ذلك قطر على تحويل مسار العملية من التهدة إلى التسوية الشاملة، ففي مثل هذه السياقات، لا تكمن العقبات الرئيسة في مواقف الأطراف المحلية فحسب، بل في بنية التوازنات الإقليمية والدولية التي تجعل التوصل إلى اتفاق يعيد هيكلة النظام السياسي أمرًا يتجاوز قدرة الوسيط القطري، ويتطلّب ترتيبات متعددة الأطراف وكلفة استراتيجية لا تُبدي القوى المنخرطة في الصراع استعدادًا لتحملها بسهولة.

إلى جانب القيود البنيوية، تواجه الوساطة القطرية حدودًا نابعة من طبيعة أدوات القوة المتاحة لها، فاعتمادها الأساسي على النفوذ المالي والرمزي، وهو ما تشير إليه دراسات عديدة من أن نجاحات قطر في خفض التوتر المؤقت في لبنان والسودان واليمن ارتبط باستخدام موارد مالية ضخمة لاستضافة جولات التفاوض وتقديم حزم دعم أو وعود استثمارية للأطراف، وهو ما جعل الدوحة وسيطًا جاذبًا وقادرًا على "شراء" لحظات من خفض التصعيد، في ظل غياب أدوات "القوة الصلبة"، جعل قدرتها على فرض أو ضمان تنفيذ

تسويات بعيدة المدى أمرا شديداً المحدودية، كما تشير تحليلات متعدّدة إلى أن دافع الدوحة للمبادرة بالوساطة يرتبط، في جزء معتبر منه، بالسعي إلى تعزيز المكانة الدولية وبناء صورة "الوسيط المحايد" أكثر من التوجّه نحو حسمٍ كاملٍ لكل نزاع تنخرط فيه، ونتيجة لهذه العوامل المجتمعة، تصبح مخرجات الوساطات القطرية أقرب إلى ما يمكن تسميته "إدارة الفوضى" أو "إدارة الصراع" بدل الوصول إلى حلول جذرية ونهائية، وأصبح نجاح هذه الوساطات يقاس عملياً بقدرتها على جعل الاضطراب أكثر قابليّة للإدارة والاحتواء، لا على إنهائه بصورة حاسمة وشاملة.

2. انعكاس الفجوة بين الصورة الداخلية والمعلنة علي الوساطة القطرية



صورة لمعسكر سكني لعمال في قطر

تتحدد مصداقية الوسيط في النزاعات بدرجة كبيرة بسلوكه الداخلي وسجله في مجال حقوق الإنسان على مستوى الدولة ومؤسساتها، فعندما يُلاحظ أن الوسيط ينتهك حقوق الإنسان، أو يتسامح مع ممارسات تمييزية ضد المواطنين أو الأجانب، ينشأ تناقض حاد بين صورته المعلنة كفاعل نزيه ملتزم بالمعايير الإنسانية، وبين واقع سياساته الداخلية، هذا التباين يُضعف ثقة أطراف النزاع في حياد الوساطة وجديتها، ويشير تساؤلات جوهرية حول ما إذا كان الوسيط يسعى فعلاً إلى حل النزاع بعدالة، أم أنّ دوره في الوساطة يندرج ضمن استراتيجية أوسع لتعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي.

وتشير الدراسات إلى أن الانتهاكات الحقوقية الداخلية للوسيط، سواء تعلّقت بأداء السلطة القضائية تجاه المواطنين والأجانب، أو بأوضاع العمال والمهاجرين وحقوقهم، تُقوّض قدرته على الاضطلاع بدور الوساطة بجدية وحياد، فعندما يكتشف الأطراف أن الدولة الوسيطة تعتمد ممارسات لا تتسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، يتراجع استعدادهم للالتزام بالاتفاقات المطروحة، وتنخفض فرص الوصول إلى تسوية دائمة، كما تُستغل هذه الانتهاكات من قبل الأطراف المناوئة للوسيط لتقويض صورته واتهامه بتوظيف الوساطة كأداة لخدمة أجندات سياسية، مما يعقّد مهمته ويحدّ من فاعلية مسار التفاوض.

تسوق قطر نفسها على الساحة الدولية كراعية للحوار والوساطة وحقوق الإنسان، مستندة في ذلك إلى دبلوماسية نشطة وأدوات قوة ناعمة، ومع أن الدوحة بنت خلال العقدين الماضيين زخماً ثقافياً ورياضياً وإنسانياً كبيراً، إلا أن تقارير أممية كشفت عن انتهاكات

حقوقية خطيرة، فقد أشار تقرير "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" خلال أعمال الدورة الثالثة والثلاثين بجنيف عن بعض ممارسات النظام القطري في مجال حقوق الإنسان، حيث أشار التقرير إلى أن معاملة المحاكم القطرية للمواطنين والأجانب تختلف حسب جنسية الشخص أو مركزه الاقتصادي أو المهني، وأن قانون الجنسية القطري رقم (38) لسنة 2005 ينص على أن الأشخاص المتجنسين يتمتعون "بحماية أقل" وأضاف أن التصور السائد لدى الأجانب في قطر هو أن المحاكم لا تعامل المواطنين القطريين على قدم المساواة، كما أن الأجانب كذلك لا يُعاملون على قدم المساواة، وأن المعاملة قد تختلف حسب جنسية الشخص أو مركزه الاقتصادي أو المهني في البلاد، وتُظهر معاناة الواقع اليومي وجود تناقض صارخ بين هذه الصورة المعلنة وبين بنية النظام السياسي والحقوق في الداخل، وهو ما يخلق فجوة ضد شرعية مهمة التوسط في النزاعات، وتُبين الشواهد عن السياسة الخارجية القطرية أن النجاح في الوساطة وبناء صورة "فاعل تقدمي" ترافق مع استمرار مركزية القرار وضعف المشاركة السياسية وغياب مؤسسات رقابية فاعلة، وتصنف قطر في مؤشرات دولية للحقوق السياسية والحريات المدنية ضمن فئة الدول ذات القيود الشديدة على الحقوق السياسية والحريات المدنية، وفي مجال حقوق الإنسان الأوسع، تدلّ المعطيات المتعلقة بالمونديال على ثغرات نظام الكفالة، وانتهاكات حقوق العمال والمهاجرين، وبعض القيود المرتبطة بالحريات الفردية، ورغم بعض الإجراءات التي يعتبرها النظام القطري إصلاحية مهمة في تشريعات العمل وتحسين أوضاع العمال، لا تزال الفجوة بين الخطاب المعلن والممارسة ماثلة، وتُشير الدراسات إلى أن مصداقية

الوساطة الدبلوماسية العامة تتأثر عندما يُدرك الأطراف تناقضًا بين الصورة المرؤجة والسياسات الفعلية للوسيط فاختلال الاتساق بين الصورة والأفعال يُضعف رسائل الدبلوماسية العامة ويُغذي الشكوك في الدوافع الحقيقية للسياسة الخارجية القطرية، ويتقاطع هذا مع اتهامات خصومها باستخدام الوساطة كغطاء لأجندة سياسية أوسع.

3. غياب الأطر المؤسسية في إدارة الوساطات القطرية

يُلاحظ في نموذج الوساطة القطرية اعتماداً واضح على الدبلوماسية الشخصية أكثر من الاعتماد على الأطر والمؤسسات الرسمية و يتجلى ذلك في كثافة الحضور المباشر للقيادة السياسية، وفي توظيف شبكة واسعة من العلاقات الشخصية مع قادة وفاعلين رسميين وغير رسميين، و يمنح هذا الأسلوب الدوحة قدرة على التحرك السريع، وفتح قنوات خلفية مرنة، والوصول إلى أطراف يصعب على الدبلوماسية التقليدية التواصل معها، غير أن هذا النهج يخلق في المقابل درجة من الشخصية لدور الوسيط، بحيث يرتبط نجاح المسارات التفاوضية بأشخاص بعينهم أكثر مما يرتبط بمؤسسات مستقرة وقابلة للاستمرار.

وينتج عن هذا النمط عدد من المخاطر المتعلقة بالاستدامة والشفافية في إدارة ملفات الوساطة، فغياب مؤسسات راسخة وآليات إجرائية واضحة لتوثيق المراحل التفاوضية، وتبادل المعلومات بين الأجهزة المختلفة، يحدّ من إمكانية التقييم والمساءلة، ويصعّب نقل الخبرة التراكمية بين الأجيال والفرق الدبلوماسية، كما يفتح الباب

أمام اتهامات بوجود ترتيبات غير معلنة أو صفقات جانبية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على صورة الوسيط وثقة الأطراف في حياته.

ويكشف التحليل لهذا النمط عن مفارقة واضحة بين الفعالية الآنية والقدرة على توليد سلام مستدام، فمن ناحية، يربط عدد من الباحثين بين التزام القيادة على أعلى مستوى وبين قدرة قطر على خفض التوتر وفتح قنوات مع طيف واسع من الفاعلين، بمن فيهم حركات متمردة لا يمكن أن تربطهم أي علاقة مباشرة رسمية مع أي جهة دولية، ومن ناحية أخرى، تُظهر دراسات حالة لبنان ودارفور واليمن أن هذه النجاحات غالبًا ما بقيت عند حدود إدارة الصراع واحتوائه، أكثر من معالجته جذريًا؛ إذ تفتقر الوساطات القطرية إلى آليات مؤسسية قوية للمتابعة الميدانية، وتعتمد بدرجة كبيرة على الحوافز المالية وعلى ديناميكية اللحظة التفاوضية، وهو ما يحد من قدرتها على تغيير تفضيلات الأطراف على المدى الطويل أو فرض تنفيذ الاتفاقيات، ويُضاف إلى ذلك أن الانخراط الشخصي الكثيف للقيادة يسهم في شخصنة السياسة الخارجية القطرية وتهميش البعد المؤسسي، فالبنية الخارجية القطرية تتميز بتركيز عالٍ للقرار في يد القيادة، ويميل إلى انتهاج تحركات سريعة وانتهازية تفتقر إلى رؤية استراتيجية طويلة الأمد، وهذا الأسلوب، وإن منح الدوحة مرونة وقدرة على اقتناص الفرص الدبلوماسية، عرّضها في المقابل لانتقادات تتعلق بتقلب الخيارات، وإدارة شبكة علاقات متناقضة أحيانًا، والمبالغة في توظيف الوساطة كأداة لبناء النفوذ والسمعة أكثر من كونها التزامًا بنهج متدرج لبناء السلام كما تُثير هذه الشخصنة أسئلة حول استدامة هذا النمط في ظل تغير الأجيال القيادية أو تبدل الأولويات الداخلية، وحول مدى قابلية نموذج الوساطة القطري للتحويل إلى سياسة مؤسسية قابلة للتكرار خارج إطار الالتزام الشخصي للأمير والنخبة الضيقة المحيطة به.

ويشير الأكاديمي البريطاني المتخصص في شؤون الخليج "كريستيان كوتس أولريشسن"، والذي يُعد من أبرز الباحثين في السياسة والاقتصاد السياسي والأمن في دول مجلس التعاون أن الاعتماد علي الالتزام الشخصي للقيادة العليا في قطر يقيد القدرة على إحداث تغييرات طويلة الأمد. [5]

بهذا المعنى، يمكن القول إن الانخراط الشخصي للقيادة القطرية يمثل في آن واحد مصدر قوة ومصدر هشاشة فهو يمنح الوساطة القطرية سرعة وجراً وقدرة تفاوضية عالية، لكنه يحدّ من عمقها البنوي واستدامتها، ويُبقيها عرضة لحدود «قوة ناعمة» غير مسنودة بأدوات نفوذ صلبة ولا ببنية مؤسسية متجذرة في إدارة ما بعد الاتفاق.

4 . الوساطة الاستعراضية وإنتاج التسويات السطحية

يميل نموذج الوساطة القطري إلى التركيز على البعد الرمزي والصوري للعملية التفاوضية، حيث أن شكل العملية ورمزيتها أهم من عمق الالتزامات المضمّنة فيها وذلك من خلال إبراز دور الدوحة كمنصة لاستضافة الاتفاقيات التاريخية، والتأكيد على صورتها كفاعل محوري في حل النزاعات الإقليمية، وهو ما يعزّز مكانتها الدولية ويكرّس صورة "صانع السلام"، غير أنّ هذا السعي إلى تحقيق مكاسب دبلوماسية ورمزية سريعة يدفعها إلى تغليب منطق التوصل إلى اتفاقات سريعة قابلة للإعلان والاحتفاء الإعلامي، حتى لو ظلّت معالجة الجذور البنيويّة للنزاع جزئية أو هشة، وهنا يبرز خطر تحوّل بعض التسويات إلى اتفاقيات سطحية تستجيب لحاجة الأطراف إلى وقف مؤقت للعنف أو إلى تحقيق مكاسب سياسي ظرفي، من دون التطرّق الجاد لقضايا عميقة مثل تقاسم السلطة، وإعادة بناء

المؤسسات، وضمانات تقاسم الموارد، والعدالة الانتقالية، وترتيبات نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين إلى غير ذلك من القضايا التي غالباً ما تطرح في النزاعات.

وتُبرز التجارب السابقة لمسارات الوساطة القطرية محدودية واضحة في آليات المتابعة والتنفيذ لما بعد توقيع الاتفاقيات، فغياب أطرٍ مؤسسية مشتركة للرقابة، ولجانٍ دائمة تملك صلاحيات محددة، وجدولاً زمنياً ملزماً، وآليات لتسوية الخلافات الناشئة عن تفسير بنود الاتفاق، فضلاً عن عدم وجود منظومة فعّالة للعقوبات والحوافز بالتنسيق مع شركاء دوليين وإقليميين، يجعل كثيراً من الاتفاقيات عرضة للتعطل أو الانهيار بعد فترة وجيزة من إبرامها، وهكذا تتحوّل المنصة التفاوضية إلى مسرح لإنتاج صور واتفاقات "تاريخية" في الشكل، لكنها تفتقر إلى العمق المؤسسي والضمانات الإجرائية اللازمة لصمودها على المدى المتوسط والبعيد، ما يغذي دائرة التسويات السطحية وإعادة إنتاج النزاع في صيغ جديدة.

الفصل الرابع: تجارب قطر في الوساطات الدبلوماسية

1. الوساطة بين طالبان والولايات المتحدة



لحظة توقيع اتفاقية السلام برعاية قطرية

مثل اندلاع الحرب في أفغانستان عام 2001 نقطة تحوّل مركزية في النظام الدولي بعد هجمات 11 من سبتمبر، حين وجّهت الولايات المتحدة اتهامًا مباشرًا لحركة طالبان بآيواء تنظيم القاعدة والسماح باستخدام الأراضي الأفغانية للتخطيط للهجمات ضد الأراضي الأمريكية وحلفائها، واستند التدخل العسكري إلى منطق «الحرب على الإرهاب»، وتحديدًا تفكيك البنية التحتية لتنظيم القاعدة، وإسقاط نظام طالبان الذي وقّر لها المأوى والدعم.

وعلى امتداد عقدين من الزمن، تحوّل التدخل العسكري إلى أطول حرب تخوضها الولايات المتحدة في تاريخها الحديث، مع وجود

عسكري واسع النطاق مدعوم بقوات حلف شمال الأطلسي وشركاء إقليميين، غير أن تذبذب الأهداف وتبدل المقاربات الاستراتيجية من التركيز على مكافحة الإرهاب، إلى تبني مشروع «بناء الدولة»، ثم العودة إلى أولوية «انسحاب مسؤول»، عمق المأزق الإستراتيجي الأمريكي.

و تشير التقديرات على الصعيدين المادي والبشري، إلى أن الحرب استنزفت موارد هائلة، إذ أنفقت الولايات المتحدة مئات المليارات من الدولارات على العمليات العسكرية، وبناء الهياكل الأمنية والسياسية الأفغانية، وتمويل برامج المساعدات والتنمية، فضلاً عن التكاليف المستمرة لنشر القوات والمتعاقدين على مدى سنوات طويلة، كما تكبد الجيش الأمريكي وحلفاؤه آلاف القتلى والجرحى في سياق مواجهة غير متكافئة اتسمت بحرب عصابات طويلة الأمد، أضعف القدرات القتالية والمعنوية، دون أن يفضي ذلك إلى إلحاق هزيمة حاسمة بحركة طالبان، التي حافظت على حضورها المؤثر في المعادلتين الأمنية والسياسية.

ومع اقتراب الحرب من نهاية عقدها الثاني، بات البحث عن مخرج أقل كلفة، سياسياً ومالياً وبشرياً، أولوية ملحة في دوائر صنع القرار بواشنطن، في ظل حالة الاستنزاف الاستراتيجي التي فرضها طول أمد الصراع، وفي هذا السياق، جرى استدعاء قطر من قبل الولايات المتحدة للاضطلاع بدور وساطة وظيفية، هدفت في جوهرها إلى توفير مخرج دبلوماسي يُخفّف من حدة المأزق الأميركي في أفغانستان، وقد تجسّد هذا الدور في استضافة الدوحة للمكتب السياسي لحركة طالبان واحتضانها لمسار تفاوضي منظم، شكّل

إطارًا حاسمًا لإعادة صياغة العلاقة بين الولايات المتحدة وطالبان، والانتقال من منطق الاعتماد الحصري على أدوات القوة الصلبة إلى توظيف الأدوات الدبلوماسية كخيار أقل كلفة وأكثر قابلية للإدارة في مرحلة ما بعد الاستنزاف العسكري.

مثلت الوساطة القطرية أداة استراتيجية وسياسية لخدمة الأهداف الكبرى للولايات المتحدة في الحفاظ على مصالحها في المنطقة، أكثر من كونها اتفاق سلام حقيقي، إذ صرح مبعوث وزير الخارجية القطري لشؤون مكافحة الإرهاب إن قطر استضافت قطر حركة طالبان بناءً على طلب من الحكومة الأمريكية^[6]، فبعد نحو عقدين من القتال، اعتبرت واشنطن أن اتفاق الدوحة هو "أسرع طريق للخروج من الصراع"، عبر صيغة تتيح انسحابًا كاملاً للقوات الأمريكية خلال 14 شهرًا مقابل التزامات محدودة من حركة طالبان، و ساعدت الوساطة واشنطن على تقليص الخسائر البشرية والعسكرية، من خلال توفير قناة للحوار مع طالبان، في وقت كان الضغط المحلي على واشنطن يزداد لإنهاء هذا الصراع الطويل، وبذلك، أصبح دور قطر بمثابة وسيلة لتطبيق استراتيجية الانسحاب الأمريكي التي لم تكن ممكنة من دون وجود توافق أو ترتيبات تضمن الحد الأدنى من الاستقرار في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأمريكية.

ولبى اتفاق الدوحة حاجة أمريكية ملحة إلى:

- إنهاء أطول حرب في تاريخ الولايات المتحدة الحديث مع تقليص الخسائر البشرية والمالية بعد إنفاق هائل وانتقادات داخلية متصاعدة للحرب.
- تقديم "انسحاب مسؤول" يحفظ الحد الأدنى من مكتسبات ما بعد 2001 على الورق مثل منع استخدام أفغانستان قاعدة لهجمات على الغرب، حتى لو تمّ التخلي فعلياً عن مشروع بناء دولة ليبرالية مستقرة.
- تعهد طالبان بالألا تُستخدم الأراضي الأفغانية ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وهو ما اعتُبر تلبية لجوهر المطلب الأمني الذي بُنيت عليه حرب.
- إضفاء شرعية على الانسحاب بدل اعتباره هزيمة عسكرية صريحة.
- التوقيع العلني في الدوحة، تحت عنوان "اتفاق لإحلال السلام"، وقر غطاءً سياسياً لسحب القوات يمكن تسويقه داخلياً كخطوة تفاوضية مدروسة، لا كهزيمة في الميدان.

2. الوساطة القطرية في الأزمة اللبنانية

تعود جذور الأزمة اللبنانية التي انفجرت في 2008 إلى تداخل معقد بين هيكليّة النظام السياسي الطائفي، وطبيعة النموذج الاقتصادي المالي، والتدخلات الخارجية، وضعف الدولة وتآكل مؤسساتها، حيث يقوم النظام السياسي على محاصصة طائفية تكرّست بعد اتفاق الطائف،

و تحوّل تقاسم السلطة إلى منظومة زبائنية تستخدم مؤسسات الدولة والقطاع العام لتوزيع المنافع على شبكات الزعماء الطائفيين مقابل الولاء، وهو ما جعل القطاع العام أكبر وأقل كفاءة وأكثر فسادًا وأقل استقلالية عن النخب السياسية، وقوّضت هذه المحاصصة قدرة الدولة على العمل كجهاز موحد ذي رؤية وطنية، ورسخ منطق "الفيثوات" المتبادلة والشلل الدوري في المؤسسات، وفتح المجال لمزيد من التدخلات الخارجية في كل استحقاق داخلي.

و اقتصاديًا، بُنيت «الرأسمالية اللبنانية» بعد الحرب على نموذج مالي يعتمد على تدفقات رؤوس الأموال من الخليج، والقطاع المصرفي، والعقار، أكثر من اعتماده على إنتاج حقيقي أو سياسة صناعية واجتماعية متوازنة وهو ما خلق طبقة وسطى هشة، وأبقى شرائح واسعة في الفقر، مع تركّز بالغ للدخل والثروة في يد قلة قليلة إذ يحصل 1% من السكان على نحو ربع الدخل الوطني، و 10% على أكثر من نصفه، وهو ما وضع لبنان بين أكثر دول العالم لا مساواة.

وتتفاقم هذه الاختلالات البنيوية بفعل التدخل الخارجي وصراع المحاور، فلبنان ساحة تقاطع نفوذ إقليمي ودولي، من سوريا وإيران والسعودية إلى القوى الغربية وإسرائيل، وهو ما جعل الانقسام السياسي الداخلي جزءًا من صراع أوسع على «من يحكم لبنان بعد الوصاية السورية» .

و بعد اغتيال رفيق الحريري عام 2005 وانسحاب الجيش السوري، انقسم البلد إلى معسكري 8 و14 آذار، بدعم إقليمي متقابل من سوريا وإيران مقابل السعودية والغرب، وتحول الصراع الداخلي

إلى جزء من صراع محاور أوسع، وزادت قرارات مجلس الأمن 1559 و 1701، الداعية إلى نزع سلاح الميليشيات، والنتائج السياسية لحرب 2006 مع إسرائيل، من الضغط على سلاح "حزب الله"، وعمّقت الخلاف حول من يحتكر استخدام القوة في الدولة اللبنانية.

وتضافر ذلك مع فراغ رئاسي وأزمة حكومية حادة و فشل القوى في الاتفاق على رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة توافقية أدى إلى شلل مؤسساتي واعتصامات في وسط بيروت وتصعيد في الخطاب الطائفي، وجاءت الشرارة المباشرة في أيار/مايو 2008 عندما اتخذت الحكومة قرارات تمسّ شبكة "اتصالات حزب الله" ومطار بيروت، فاعتبرها الحزب استهدافاً مباشراً لـ "المقاومة" وردّ بتدخّل عسكري في بيروت والجبل، ما قرّب البلاد من مواجهة أهلية مفتوحة.

تدخلت قطر، لاستضافة المفاوضات التي انتهت باتفاق الدوحة كحلّ مؤقت أعاد تشغيل المؤسسات من دون معالجة جذرية للأسباب البنيوية للأزمة، ومثل هذا التدخل نقطة نجاة قصيرة المدى أوقفت الاشتباكات، لكنه فشل في بناء استقرار فعلي أو إصلاح عميق للنظام اللبناني، بل ساهم مع الوقت في ترسيخ اختلالات خطيرة في توازن القوى وفي ضعف الدولة.

وأعاد الاتفاق إنتاج نموذج "الديمقراطية التوافقية" في لبنان، الذي يعتمد على محاصصة السلطة بين الطوائف، ورغم أن اتفاق الدوحة لم يمسّ جوهر هذا النموذج السياسي، فإنه أسهم في تكريس منطق التسويات بين النخب الطائفية، من دون إحداث إصلاحات مؤسساتية أو دستورية بنيوية، وتُظهر الدراسات المقارنة بين حالتي

لبنان والعراق أن هذا النموذج أخفق في تحقيق السلم الأهلي المستدام، وفي بناء شرعية شعبية فعلية، فضلاً عن محدودية كفاءة الدولة في تقديم الخدمات وضمن تماسك مؤسساتها، أما قانون الانتخاب الذي أُقرّ تنفيذاً لبنود اتفاق الدوحة، فقد انطوى على بعض التحسينات التقنية، لكنه ظلّ أسير الطابع الزبائني والطائفي للنظام القائم، ولم يفض إلى إنتاج تمثيل سياسي عابر للهويات الطائفية، ولا إلى إرساء آليات فاعلة لمساءلة الزعامات التقليدية.

وهكذا استمر منطق السلاح خارج إطار الدولة بعد اتفاق الدوحة، مع بقاء قوة عسكرية منظمّة تمتلك حق الفيتو العملي على القرارات السيادية، وهو ما عزز من تغول هذه القوة على مؤسسات الدولة، كما تم ربط التسوية بسياق صراع المحاور الإقليمي بين إيران وسوريا من جهة، والمحور العربي الغربي من جهة أخرى، مما جعل الاتفاق هشاً أمام تغيّر موازين القوى الإقليمية، واقتصر الحل على تفاهم بين النخب السياسية، من دون معالجة الأسباب العميقة لسخط الشارع أو بناء عقد اجتماعي جديد، مما أدى إلى بقاء الفجوة كبيرة بين الدولة والمجتمع،

وفي المحصلة، نجح اتفاق الدوحة في إطفاء حريق 2008، لكنه أوجع اندلاع حرائق متتالية، بل ساهم في تكريس وإعادة إنتاج أزمات أخرى في صيغة أكثر اختلالاً.

3. الوساطة في الصراع اليمني

منذ اندلاع حروب صعدة في شمال اليمن عام 2004 بين الحكومة اليمنية والحوثيين، برزت الحاجة إلى وسيط خارجي بعد فشل محاولات التهدئة المحلية والإقليمية، خصوصًا مع تعثر الدور السعودي وتكرار جولات القتال في صعدة وما حولها، في هذا السياق ظهرت قطر كفاعل جديد يسعى للجمع بين الأطراف، مستفيدة من سمعتها كوسيط ومواردها المالية وأدوات القوة الناعمة في سياستها الخارجية.

دخلت الدوحة على خط الأزمة عام 2007 عندما فتح الأمير قناة مباشرة مع صنعاء والحوثيين، مقدّمًا عرضًا لوقف إطلاق النار وتمويل إعادة إعمار صعدة واستضافة المفاوضات، وهو ما انتهى باتفاق الدوحة في عام 2008 الذي نصّ على وقف القتال، إطلاق الأسرى، وتسريح أو دمج المقاتلين مع التزام قطري بإعادة الإعمار، ومثل الاتفاق لحظة ذروة للدور القطري، ونجح في خفض مستوى العنف وفرض تهدئة نسبية، لكنه لم يترافق مع معالجة جذرية لأسباب التمرد أو بناء مؤسسات قادرة على تثبيت السلام، وهو نمط يتكرر في تجارب قطر في الوساطات الأخرى التي تعتمد غالبًا على حلول ترقيعية تبدأ بنجاح نسبي في خفض التصعيد دون حلّ مستدام للصراع.

وسرعان ما تأكل الاتفاق، فقد نظر نظام صالح بعين الريبة إلى توسع نفوذ قطر، في حين رأت السعودية في الوساطة القطرية تهديدًا لدورها التقليدي في اليمن، فتصاعد التوتر الخليجي الخليجي وانعكس على

ملف صعدة، مع تجدد الحرب عام 2009 ومحاولة جديدة للوساطة عام 2010، اصطدمت قطر بتشابك المصالح الإقليمية، وضعف الالتزام الداخلي، وغياب آليات متابعة حقيقية، ما أدى عملياً إلى انهيار مسار الدوحة وخروجها من ملف صعدة لصالح ترتيبات تقودها الرياض عبر المبادرة الخليجية .

4. الوساطة بين حماس وإسرائيل

تقدم قطر دور الوساطة بين حركة حماس وإسرائيل في الخطاب السياسي والإعلامي بوصفه مبادرة إنسانية أو مسعى دبلوماسي نابع من دور مستقل للدولة، غير أنّ التحليلات الأكاديمية تطرح فهماً أكثر تركيبيّاً لهذا الدور وتبيّن درجة تداخله البنيوي مع الاستراتيجية الأمريكية، وفي الوقت ذاته تسلّط الضوء على التكاليف الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تتحملها الدوحة.

من منظور استراتيجي، أفضت الجهود القطرية في مجال الوساطة إلى تعزيز مقارنة تقوم على احتواء التوترات بدلاً من معالجتها جذرياً، حيث جرى التعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها مسألة إجرائية قابلة للإدارة، أكثر من كونها قضية تحرر وحقوق سياسية وقانونية، وتفضي هذه المقاربة إلى نمط متكرر تنتهي فيه كل محاولة وساطة بترتيبات تهدئة محدودة زمنياً، سرعان ما يعقبها تصعيد جديد، بما يكرّس واقعاً يسمح لإسرائيل بالحفاظ على هيمنتها الميدانية، ويخفّف من حدة الضغوط الدولية المفروضة عليها، فضلاً عن

توفير مساحة زمنية تمكّنها من الاستمرار في تنفيذ سياساتها الاستيطانية.

و تُشير المعطيات الكمية إلى أنّ قطر تُعدّ من بين أكبر الممولين للفلسطينيين، إذ تضح سنوياً مئات ملايين الدولارات مقارنة بدول عربية أخرى، ويجري تقديم هذه المساعدات في الخطاب الرسمي على أنها دعم إنساني يهدف إلى إعادة الإعمار ومنع الانهيار المعيشي في قطاع غزة، غير أنّها تؤدي عملياً دوراً يتجاوز الإغاثة إلى الإسهام في إدارة الصراع أكثر من السعي إلى تسويته، إذ تتم هذه التحويلات في إطار تفاهات مع إسرائيل والولايات المتحدة، بهدف الحيلولة دون وقوع انفجار إنساني واسع في القطاع، وهو سيناريو تخشاه إسرائيل لما قد يترتب عليه من تداعيات أمنية وسياسية تتعارض مع حساباتها، وبهذا المعنى، تتحمّل قطر أعباءً مالية كبيرة في سياق إدارة أزمة لا تملك قرار الحرب والسلام فيها، فيما تُوظّف مواردها لتخفيف الضغوط عن إسرائيل وعن الأطراف الغربية الداعمة لها.

5. الوساطة في أزمة دارفور

اندلعت أزمة دارفور في غرب السودان عام 2003 نتيجة تداخل عوامل التمييز العرقي-القبلي، التهميش السياسي، الصراع على الموارد (الأرض والمياه)، وانتشار السلاح، مما أدى إلى حرب بين حركات تمرد محلية والحكومة السودانية وميليشيات حليفة لها (الجنجويد)، مع تداعيات إنسانية جسيمة شملت القتل الجماعي، النزوح واسع النطاق، الاغتصاب، وتدمير الممتلكات، حتى وُصفت

الأزمة بأنها من أسوأ الكوارث الإنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين. ويتكوّن الإقليم من أكثر من 80 قبيلة عربية وغير عربية تعتمد على الرعي والزراعة، وكانت نزاعاتها في السابق تدور غالبًا حول الأرض والماء والماشية، غير أنّ هذه النزاعات تحولت تدريجيًا إلى صراع ذي أبعاد سياسية وعرقية بفعل سياسات الاستعمار والحكومات اللاحقة التي عمّقت التهميش وخلقت أزمة هوية وانقسامًا بين قبائل "أصلية" وأخرى "وافدة"، وفي هذا السياق حملت حركات مسلحة من الإقليم السلاح ضد الحكومة المركزية، احتجاجًا على عقود من التهميش السياسي والاقتصادي، وضعف التنمية، وعدم المساواة في توزيع الموارد والسلطة، الأمر الذي فجّر أزمة دارفور في صورتها الدموية المعروفة.

في عام 2008، أعلنت دولة قطر استعدادها للمساهمة في إيجاد حل دائم لأزمة دارفور، فبدأت الدوحة في ترتيب منبر الدوحة للسلام الذي كان نقطة انطلاق للمفاوضات بين الحكومة السودانية وحركات دارفور وتجسدت المبادرة القطرية في دعوة الأطراف المختلفة إلى التفاوض تحت إشراف دولة قطر، التي لعبت دور الوسيط الرئيس في المحادثات، واستثمر النظام القطري في الترويج لحياده عبر شبكة الجزيرة وحاول جاهدا الظهور بشكل متزن، حيث سعى لتمثيل كافة الأطراف وليس فقط الحكومة السودانية أو الحركات المتمردة، ليمنحه ذلك مصداقية في أوساط الأطراف المختلفة وتوّجت المبادرة بتوقيع «اتفاق الدوحة لسلام دارفور» عام 2011 بين الحكومة السودانية وبعض الحركات المسلحة وركزت الوساطة القطرية على جمع الأطراف حول طاولة تفاوض واحدة،

وتقديم حوافز سياسية واقتصادية، وتمويل مشاريع إعمار وتنمية في الإقليم، على أمل معالجة جذور الصراع المرتبطة بالتمييز وانعدام التنمية وتقاسم السلطة والثروة، ورغم أن اتفاق الدوحة مثل حينها اختراقاً دبلوماسياً مهماً، وخفف من حدة المواجهات في بعض المناطق، فإنه عانى من عدة اختلالات بنيوية، إذ لم تُشارك فيه جميع الحركات المسلحة ذات الثقل العسكري والسياسي، كما ظلت قطاعات واسعة من النازحين والمجتمعات المحلية تشعر بأنها غير ممثلة في العملية التفاوضية، وهو ما أضعف شرعية الاتفاق على المستوى الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، افتقر تنفيذ بنود الاتفاق إلى الإرادة السياسية الكاملة من جانب الحكومة المركزية والأطراف الموقعة، وتأخر تنفيذ الترتيبات الأمنية وبرامج إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، مما رسّخ الشعور بعدم الثقة.

ورغم استجابات وثيقة الدوحة لعدد من مطالب سكان دارفور إلا أن الجدية في تطبيق البنود لم تكن موجودة، حيث تم اعتماد تمثيلهم في جميع مستويات الحكم بما في ذلك رئاسة الدولة، وتحديد حدود عام 1956 كمحدد للإقليم مع بقية مناطق السودان، كما تم إقرار التعويضات للنازحين واللاجئين مع ضمان عودتهم الطوعية إلى قراهم، وتوفير تدابير لتنمية الإقليم عبر تخصيص خمسة مليارات دولار لذلك، وشملت الوثيقة أيضاً اعتماد حق أهل الإقليم في السلطة المركزية وفقاً لنسب السكان، وإعادة النظر في مؤسسات الدولة لتحقيق القومية والعدالة، كما تم الاتفاق على إعادة المفصولين من الخدمة بسبب النزاع، وإطلاق سراح المسجونين، وتنظيم عودة النازحين من خلال لجنة مختصة، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء

صندوق للتعويضات وجبر الضرر ومفوضية للعدالة والمصالحة، كما تضمن الاتفاق ترتيبات مفصلة لوقف إطلاق النار ونزع السلاح، مع التركيز على تحفيز القواعد والجنود للمشاركة في السلام، وعقد ملتقى دارفوري شامل بهدف عرض الاتفاق وإطلاع جميع الأطراف عليه وضمان إشراكهم في مضمونه، مع آلية لمراقبة التنفيذ لضمان الالتزام بما تم الاتفاق عليه.

وجهت لقطراتهامات بأنها تستخدم وساطتها كأداة لخدمة تحالفاتها الإقليمية، لا كوسيط نزيه يسعى إلى تسوية متوازنة ترضي جميع الأطراف، واتهمت الحركات المسلحة قطر بالانحياز للحكومة، ويعود هذا الانطباع إلى ما تراه تلك الأطراف من تقارب سياسي و أيديولوجي بين الدوحة وبعض الفاعلين في النزاع، ودعم قطر لحكومة الخرطوم في العديد من المناسبات، ومشاركة بعض القادة القطريين في دعم السياسة الحكومية في دارفور، إضافة إلى دعمها الإعلامي والاقتصادي غير المتوازن خلال عملية الوساطة، هذا الشعور بعدم الحياد كان له تأثير كبير على فعالية الوساطة، حيث كانت الحركات المعارضة تشعر بعدم القدرة على التفاوض بحرية مع الوسيط الذي يعتبرونه غير محايد.

6. الوساطة بين جيبوتي وإريتريا

شهدت العلاقات بين جيبوتي وإريتريا توتراً متصاعداً انتهى إلى نزاع حدودي مسلح عام 2008 حول منطقة رأس دميرة وجزر دميرة عند مدخل باب المندب، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية للتجارة العالمية وطرق الملاحة في البحر الأحمر، وتعود جذور الخلاف إلى الحدود المرسومة في العهد الاستعماري بموجب اتفاقيات فرنسية إيطالية مطلع القرن العشرين، التي تركت خطوط الترسيم غامضة وقابلة لتأويلات متعارضة بشأن السيادة على البر والجزر، وهو ما مهد لتحويل الإرث الاستعماري إلى صراع سيادة في بيئة إقليمية مضطربة. وقد تداخل هذا النزاع مع صراعات أخرى في القرن الأفريقي، ولا سيما التوتر المزمع بين إريتريا وإثيوبيا، ومع تنافس قوى إقليمية ودولية على النفوذ في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، الأمر الذي أضفى على الأزمة بُعداً جيوسياسياً يتجاوز مجرد خلاف حدودي ثنائي.

أمام عجز المساعي الإقليمية والدولية عن إنتاج تسوية مستقرة، برزت الدبلوماسية القطرية كلاعب وساطة نشط، فقد التدخل القطري إلى توقيع اتفاق عام 2010 بين جيبوتي وإريتريا يقبلان بموجبه بالوساطة القطرية كطرف ثالث، تميزت هذه المبادرة بنشر قوات حفظ سلام قطرية في المنطقة المتنازع عليها للفصل بين القوات وتخفيف احتمال تجدد الاشتباكات، مع التزام الأطراف بالدخول في عملية تفاوض حول ترسيم الحدود وتسوية المطالبات استناداً إلى قواعد القانون الدولي والمعاهدات السابقة، وجاء اختيار قطر انعكاساً لصورتها كدولة صغيرة نسبياً ذات موارد مالية وإعلامية واسعة، تنتهج سياسة نشطة في الوساطة وبناء صورة «الوسيط

المحايد»، وساعية إلى توسيع حضورها في القرن الأفريقي والبحر الأحمر ضمن تنافس خليجي أوسع على النفوذ.

واجهت الوساطة القطرية تحديات بنيوية حالت دون تحوّلها إلى تسوية نهائية للنزاع، فقد انحصر الاتفاق أساساً في وقف المواجهة وترتيبات ميدانية، دون حسم قانوني شامل لمسألة السيادة وترسيم الحدود، في ظل تعقيدات الملف الحدودي وتشابكه مع اعتبارات الأمن الإقليمي.

انعطف مسار الوساطة بشكل حاد عام 2017 مع اندلاع أزمة الخليج بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى، واصطفاف جيبوتي وإريتريا سياسياً وإعلامياً إلى جانب معسكر الدول المقاطعة لقطر، و في هذا السياق المتوتر أقدمت الدوحة في يونيو 2017 على سحب قوات حفظ السلام المنتشرة في رأس دميرة والجزر المتنازع عليها، وبذلك أنهت عملياً دورها كوسيط دون الإعلان عن مبررات قانونية أو سياسية مفصلة للأطراف المحلية أو للمجتمع الدولي، ومثّل هذا الانسحاب المفاجئ تحوّلًا جذرياً في طبيعة الالتزام القطري، إذ نقل النزاع من حالة «تجميد عسكري تحت رعاية طرف ثالث» إلى فراغ أمني وحدودي جديد، وفتح الباب أمام تجدد التوتر ومحاولات إعادة تموضع عسكرية وسياسية في المنطقة من جانب القوى المتنافسة.

الفصل الخامس : التكلفة السياسية والأمنية للساطات القطرية

1. ارتدادات الوساطة على البيئة العربية

تسعى قطر، عبر سياستها القائمة على الوساطة، إلى توظيف هذه الأداة كأحد مصادر "القوة الناعمة" لبناء نفوذ إقليمي ودولي وتعزيز مكانتها على الساحة العالمية، غير أن هذا المسار ترافق مع تراكم حساسيات متزايدة لدى دول جوارها، ولا سيما بعد موجة "الربيع العربي"، حين بدأ أن الدور القطري انتقل في نظر هذه الدول من موقع "الوسيط" إلى فاعل تدخلي منحاز لقوى تغييرية، وتُظهر دراسات تناولت أزمة مجلس التعاون لعام 2017 أن جزءاً معتبراً من توتر السعودية والإمارات ومصر إزاء الدوحة ارتبط باتهامات وُجّهت إلى قطر بتوظيف أدوار الوساطة وشبكة علاقاتها مع فاعلين غير رسميين بما يتجاوز الأطر التوافقية الإقليمية، مثل "جماعة الإخوان المسلمين"، وقوى إقليمية منافسة كإيران وتركيا، وهو ما اعتبرته هذه الدول تهديداً لتوازنات النظامين العربي والخليجي، بدل الاكتفاء بدور تيسير الحوار، وقد نُظر إلى هذا التوسع بوصفه تحدّيًا لمحور خليجي مصري سعى إلى احتواء خصومه السياسيين والحفاظ على توازنات الوضع الإقليمي القائم.

وأفضت هذه التباينات إلى فرض حصار شامل على قطر في يونيو 2017، تضمن إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية، وطرح قائمة من 13 مطلباً استهدفت الأسس الرئيسة لأدوات النفوذ القطري، من بينها إغلاق شبكة الجزيرة، وخفض مستوى العلاقات مع إيران، وإنهاء

الوجود العسكري التركي، ووقف الدعم لما أسمته هذه الدول "شبكات الإسلام السياسي"، وأسفر ذلك عن شرخ عميق داخل مجلس التعاون الخليجي، وانقسامه إلى معسكر داعم للحصار، وآخر متضامن مع قطر، وثالث متحيّد؛ وهو ما ساهم في تقويض صورة المجلس كإطار وحدوي للأمن الخليجي، وكشف محدودية قدرته على إدارة نزاع داخلي بين أعضائه.

كما أبرزت الأزمة حدود الرهان المفرط على الوساطة كأداة أمن، إذ تحوّلت مكاسب قطر الرمزية في الوساطة إلى عبء استراتيجي تمثل في تآكل الثقة مع المحيط، وتضرر صورتها كوسيط محايد ورغم أن الدوحة استعادت تدريجيًا دورها الواسطي بعد اتفاق العلا عام 2021، إلا أن ذلك تم في إطار أكثر حذرًا، في ظل استمرار حساسية دول الجوار إزاء أي أدوار يُنظر إليها بوصفها تمسّ توازنات الأنظمة القائمة.

2. التكلفة الأمنية للوساطات القطرية



صورة للقصف الإسرائيلي علي الدوحة

تُظهر دراسات الوساطة الدولية أن تدخل الدول في إدارة النزاعات المسلحة ليس نشاطاً حيادياً أو "ربحاً خالصاً"، بل يتضمن تكاليف أمنية وسياسية قد تكون مرتفعة، خاصة في البيئات الإقليمية المتوترة مثل الصراعات التي قادت قطر ووساطات فيها، والتي واجهت تبعات أمنية واستراتيجية نتيجة لذلك، فالوساطة تحدث عادة في سياقات متداخلة أمنياً، حيث يتقاطع النزاع المحلي مع تنافسات إقليمية ودولية، مما يجعل أي وسيط عرضة لأن يتحول إلى جزء من معادلة الصراع بدلاً من البقاء خارجها، وتُظهر الدراسات الحديثة في مجال التدخل الخارجي أن تأثير الوساطة على إنهاء الحروب أو الحد من العنف مسألة صعبة، إذ قد يستمر القتال أو يتصاعد بالتوازي مع الجهد التفاوضي، خصوصاً في غياب ضمانات أمنية أو قوات حفظ سلام فعالة، كما أن الوسطاء قد يدفعون ثمناً أمنياً وسياسياً عندما يُفهم تدخلهم على أنه انحياز لطرف ما أو محاولة لإعادة تشكيل توازنات لا ترضي بعض أطراف النزاع، فالتكلفة الأمنية للوساطات القطرية ليست مجرد احتمال نظري، بل هي جزء بنيوي من خيار إستراتيجي اعتمد على تحويل الدولة إلى وسيط نشط في نزاعات متداخلة أمنياً، وهي سياسة وقرت مكاسب في المكانة والدور، لكنها استجلبت أيضاً ضغوطاً إقليمية، وتشكيكاً في التحالفات، وربطت أمن الدولة بسياقات عنف معقدة لا تملك وحدها القدرة على ضبطها. وجاء قصف الدوحة ليكون ترجمة لهذه المخاطر الأمنية التي طالما رافقت الدخول في الوساطة في النزاعات، وأعاد تذكير النخبة الحاكمة بحدود "دبلوماسية الوسيط الصغير" حين تتقاطع مع حسابات القوى الكبرى والجوار المباشر، ولم تعد قطر تُعامل فقط كفاعل دبلوماسي

محاييد، بل كطرف يُحمّل مسؤولية سياسية وأمنية عن مخرجات ومسارات لا تخضع لإرادتها.

وفي هذا السياق، تكشف الوساطات القطرية عن مفارقة بنيوية مفادها أن تعظيم الدور الخارجي عبر الوساطة، وإن كان يعزّز رأس المال الرمزي والدبلوماسي للدولة، فإنه في المقابل يوسّع دائرة التهديدات المحتملة، ويحوّل الوسيط نفسه إلى هدف ضمن معادلات الردع والضغط المتبادل، وعليه، تصبح الكلفة الأمنية جزءاً لا يتجزأ من حسابات السياسة الخارجية، لا بوصفها عارضاً استثنائياً، بل كأثر ملازم لاختيار استراتيجي قام على توظيف الوساطة كأداة مركزية لإعادة تعريف الموقع والدور في بيئة إقليمية عالية الاضطراب.

التوصيات

1. مراجعة شاملة لسياسة الوساطة

ضرورة اعتماد معايير واضحة قبل قبول أي وساطة، أهمية الملف لأمن قطر، حجم النفوذ الفعلي المتاح، قدرة الدوحة على المتابعة والتنفيذ، و خريطة الحلفاء والخصوم وعدم المخاطرة بالانخراط الواسع طلباً للوجاهة أو الرمزية، والانتقال من نهج "الفرص الأنية" والبراغماتية غير المخططة إلى استراتيجية طويلة الأمد تضبط الانخراط في الملفات وتحدّ من التورط غير المحسوب، كما تنبه الدراسة إلى افتقار السياسة الخارجية القطرية إلى تخطيط استراتيجي متماسك وما ينتجه ذلك من تشابك في الشراكات واهتزاز المصداقية الخارجية.

2. عدم الانخراط في وساطة غير محسوبة أو غير قابلة للضبط

يشترط لنجاح الوساطة أن تكون هناك فرصة حقيقية، شمول الأطراف الرئيسية، وقبول الوسيط؛ فغياب هذه الشروط يحوّل الوساطة إلى إدارة رمزية للأزمة لا إلى حل للنزاع.

كما توصي الدراسة بأن لا تتحمل الدوحة تبعات تسويات لا تملك أدوات التأثير في مخرجاتها الميدانية، كما حدث في تجارب اتّهمت فيها الاتفاقيات بعدم الشمول واستمر العنف رغم إعلان وقف إطلاق النار كما حدث في اتفاقيات السلام في دارفور واليمن.

3. بناء آليات للمساءلة وعدم إهمال المسؤولية الأخلاقية والقانونية

خاصة غياب آليات المتابعة بعد الاتفاقيات، وهو ما يسمح بعودة العنف والفصل بين إدارة النزاع وحله، وإنشاء وحدة مؤسسية دائمة للمتابعة تتحمل مسؤولية تقييم التنفيذ ورفع تقارير دورية، بما يحد من ادعاء الحياد الشكلي دون تحمّل تبعات فشل التسويات، مثل ما حصل من انسحاب من وساطة جيبوتي إريتريا وما أثاره من تساؤلات حول المسؤوليات القانونية والأخلاقية عند الانسحاب من الوساطة، كما توصي الدراسة بوضع بروتوكول واضح للانسحاب يراعي التزامات الوسيط تجاه الأطراف المتنازعة.

4. اشتراط ضمانات واضحة وحماية المدنيين

ضرورة ربط أي اتفاقيات ترعاها الدوحة بضمانات تنفيذية دولية أو إقليمية تتصل بوقف استهداف المدنيين، وترتيبات مراقبة ميدانية، وعقوبات محددة على خرق الاتفاق، في ضوء تجارب وُقعت فيها اتفاقيات سلام واستمر فيها القتال فعلياً.

5. دمج القوة الناعمة ضمن استراتيجية أشمل للقوة الوطنية

تؤكد الدراسة بأن أي مراجعة جادة للسياسة القطرية في مجال الوساطة تقتضي أولاً، الاعتراف بحتمية المزج بين القوة الناعمة والصلبة ضمن مفهوم "قوة ذكية" واقعية لا تتألف في تقدير قدرة الوساطة على تعويض هشاشة البيئة الأمنية فالقوة الناعمة، بما فيها الوساطة والدبلوماسية الإنسانية، لا ينبغي أن تُمارس كبديل عن القوة الصلبة، بل كأداة مكملتها. وتوصي بأن تعمل الدوحة على تعزيز عناصر الردع السياسي والأمني، تقوية التحالفات الدفاعية، وبناء

قدرة مؤسسية تتيح الانتقال من دور "الوسيط المقبول" إلى "الوسيط المؤثر".

7. تعزيز الطابع المؤسسي للوساطة وتقليل الطابع الشخصي

تبين الدراسة أن الاعتماد على الانخراط الشخصي للنخب العليا، مع نقص في الكوادر المتخصصة وآليات المتابعة، من معوقات التحول من إدارة الصراع إلى حله، وعليه توصي الدراسة بـ:

- بناء جهاز مهني دائم للوساطة يضم خبراء قانون دولي، وتحليل نزاعات، وإدارة مخاطر.
- تطوير برامج منهجية لـ«استخلاص الدروس» من كل حالة وساطة.

الخاتمة

تكشف سياسة الوساطات القطرية في النزاعات عن كلفة أمنية واستراتيجية متزايدة لهذا الخيار عندما يُقدّم بوصفه الأداة المركزية، بل الوحيدة تقريباً، في إدارة التهديدات المحيطة بدولة صغيرة محاطة ببيئة إقليمية شديدة الاضطراب، فرغم ما منحته الوساطات لقطر من حضور دولي وسمعة كوسيط وقدرة على خفض التوتر في حالات عديدة، فإن هذه النجاحات بقيت في معظمها عند مستوى إدارة الصراع لا حسمه، مع عودة العنف أو تجدد الأزمات في لبنان واليمن ودارفور وغيرها، وهو ما يعكس محدودية القدرة على فرض تنفيذ الاتفاقيات أو ضمان استدامتها في غياب أدوات متابعة مؤسسية قوية وقدرة على تحويل الترتيبات التفاوضية إلى ترتيبات قوة على الأرض.

وتُظهر الدراسات إلى أن ما تملكه قطر من وفرة مالية وتشابكات علاقات إقليمية ودولية مكّنها من نيل قبول معتبر كوسيط في عدد من النزاعات، لكنها تفتقر إلى "القوة الصلبة" اللازمة لتغيير تفضيلات الأطراف أو فرض التزاماتهم على المدى الطويل، سواء من حيث أدوات الإكراه العسكري أو من حيث البنية الإدارية والقدرة على المتابعة الميدانية الدقيقة، وهو ما جعل قدرتها أقرب إلى تخفيض التوتر المرحلي منها إلى إعادة تشكيل موازين القوى أو معالجة الجذور البنيوية للصراعات.

وتبيّن دراسات أخرى أن الإفراط في الاستثمار في أدوات القوة الناعمة والوساطة، دون سند استراتيجي صلب أو رؤية طويلة المدى، جعل

السياسة الخارجية القطرية عرضة لارتدادات خطيرة تمثلت في الحصار الخليجي عام 2017، وتفاقم الشكوك حول نوايا الدوحة، وتنامي ظاهرة "التفكيك الناعم" لصورتها الدولية عبر الانتقادات الحقوقية والسياسية.

ومن منظور الأمن القومي، تشير هذه النتائج إلى أن الوساطة لا يمكن أن تكون بديلاً عن القوة الصلبة أو عن ترتيبات ردع وتحالفات أمان موثوقة، وإنما أداة تكميلية في إطار إستراتيجية مركبة تجمع بين بناء قدرات دفاعية ذاتية عسكرية، وسياسة خارجية أكثر تماسكاً وأقل اندفاعاً نحو الانخراط في نزاعات معقدة تتجاوز قدرة دولة صغيرة على إدارتها وتحمل تبعاتها، فالتركيز الأحادي على الوساطة باعتبارها « إستراتيجية بقاء » يحمل في طياته خطر التحول إلى فشل استراتيجي عندما تُستخدم الوساطة بديلاً عن معالجة اختلالات ميزان القوى أو عن بناء منظومة أمن وطني وإقليمي أكثر رسوخاً، وعندما تغدو أداة "تسويق للدور" أكثر من كونها أداة "تحصين للأمن".

المراجع

[1] الباحثة الأكاديمية لنا الخطيب رئيسة برنامج الإصلاح والديمقراطية التابع لجامعة ستانفورد في مقالة لها وصفت السياسة الخارجية القطرية بأنها غير مبنية على استراتيجية واضحة وتعتمد بشكل كبير على براغماتية وانتهازية و تنخرط مع فاعلين متضادين وتبالغ في توسيع شبكة علاقاتها وهو ما يهدد مصداقيتها.

<https://academic.oup.com/ia/article-abstract/89/2/417/2535108>

[2] تقرير هيومن رايتس ووتش : استضافة قطر لـ"كأس العالم لكرة القدم للرجال 2022" خلّفت إرثاً من الانتهاكات الواسعة النطاق بحق العمال الوافدين، بما في ذلك آلاف الوفيات غير المبررة، والسرقة المتفشية للأجور، ورسوم التوظيف الباهظة

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2025/country-chapters/qatar>

[3] ذا غارديان في تقرير لها سنة 2021 : وفاة 6500 عامل مهاجر في قطر بعد منح كأس العالم.

<https://www.theguardian.com/global-development/2021/feb/23/revealed-migrant-worker-deaths-qatar-fifa-world-cup-2022>

[4] الدكتور مهران كامرافا أستاذ الشؤون الحكومية بجامعة جورجتاون في دراسة بعنوان "الوساطة والسياسة الخارجية القطرية" : قطر نجحت في خفض التوتر في لبنان والسودان واليمن لكنها لم تنجح في حل النزاعات جذرياً وأوضح أن استخدام قوة الحوافز المادية يؤدي غالباً إلى اتفاقيات قصيرة الأجل تخفّض التوتر فقط، وأن غياب آليات المتابعة يمنع تحوّل الوساطة القطرية إلى تسوية نهائية.

<https://bibliotekanauki.pl/articles/519870.pdf>

[5] يشير الأكاديمي البريطاني المتخصص في شؤون الخليج كريستيان كوتس أولريشن ، والذي يُعد من أبرز الباحثين في السياسة والاقتصاد السياسي والأمن في دول مجلس التعاون أن اعتماد علي الالتزام الشخصي للقيادة العليا في قطر يقيّد القدرة على إحداث تغييرات طويلة الأمد ويجعل نتائج الوساطة مختلطة.

<https://consensus.app/papers/foreign-policy-discourse-tools-and-implications-ulrichsen/d881af9760a758ecb00f1aaaff69fb28/>

[6] مبعوث وزير الخارجية القطري لشؤون مكافحة الإرهاب: استضافت قطر حركة طالبان جاء بناءً على طلب من الحكومة الأمريكية.

<https://www.aljazeera.com/news/2017/6/11/qatar-hosted-taliban-at-request-of-us-government>

الفهرس

الصفحة	الموضوع
2 4	ملخص مقدمة
7	الفصل الأول: الخلفية التاريخية والاستراتيجية للوساطات القطرية
7 9	1. بدايات الوساطات القطرية 2. الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية الكامنة وراء سياسة الوساطة القطرية
13	الفصل الثاني : أدوات الوساطة القطرية
13 14 16 18	1. العلاقات السياسية 2. الموارد المالية 3. الدبلوماسية الناعمة (الإعلام، التعليم، الرياضة) 4. الانخراط الشخصي للقيادة
20	الفصل الثالث: محددات تعثر الوساطة القطرية
20 22 25 27	1. محدودية التحول من «خفض التوتر» إلى «حل النزاع» 2. انعكاس الفجوة بين الصورة الداخلية والمعلنة علي الوساطة القطرية 3. غياب الأطر المؤسسية في إدارة الوساطات القطرية 4. الوساطة الاستعراضية وإنتاج التسويات السطحية

29	الفصل الرابع: تجارب قطر في الوساطات الدبلوماسية
29	1. الوساطة بين طالبان والولايات المتحدة
32	2. الوساطة القطرية في الأزمة اللبنانية
36	3. الوساطة في الصراع اليمني
37	4. الوساطة بين حماس وإسرائيل
38	5. الوساطة في أزمة دارفور
42	6. الوساطة بين جيبوتي وارتيريا
44	الفصل الخامس: التكلفة السياسية والأمنية للوساطات القطرية
44	1. ارتدادات الوساطة على البيئة العربية
45	2. التكلفة الأمنية للوساطات القطرية
48	التوصيات
51	الخاتمة
53	المراجع

